استطلاع

الباروميتر العربي

الأردن

آب (أغسطس) 2011

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

د. محمد المصري

المقدمـــــــــــة

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعًا للرأي العام في الأردن ضمن مشروع مقياس الرأي العام العربي الجولة الثانية (4 سنوات بعد تنفيذ الجولة الأولى 2007/2006). وتم إجراء استطلاع الجولة الثانية في 11 دولة عربية بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي وبالاشتراك مع مجموعة من الخبراء ومراكز الدراسات في تلك الدول. تم تنفيذ هذا الاستطلاع خلال الفترة من 10 – 12 كانون الأول (ديسمبر) 2010 على عينة من 1200مسكنا، وكانت نسبة الاستجابة 99%؛ إذ رفض الاستجابة 12 مستجيباً، وبلغ حجم الاستمارات المستكملة 1188 استمارة موزعة على محافظات المملكة، الجدول (1).

الجدول (1): توزيع العينة على محافظات المملكة

المحافظة	النسبة %
العاصمة	39
البلقاء	7
الزرقاء	15
مادبا	3
اربد	18
المفرق	5
جرش	3
عجلون	2
الكرك	4
الطفيلة	1
معان	2
العقبة	2
المجموع	**100**

تم استخدام أسلوب العينة العنقودية الطبقية متعددة المراحل (ثلاث مراحل) الموزونة ذاتياً؛ إذ اعتبر كل من الريف والحضر طبقة مستقلّة في كل محافظة من محافظات الأردن. وتم سحب عناقيد سكنية من كل طبقة، وسحب عينة من أسر من كل عنقود، ومن ثم اختيار المستجيب في كل أسرة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة وكان هامش الخطأ في هذا الاستطلاع ± 3%.

يهدف هذا المشروع لخلق قاعدة بيانات على مستوى العالم العربي حول القيم الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، إضافة إلى تقييم الثقة في المؤسسات العامة والمشاركة المدنية والسياسية والاتجاهات نحو الديموقراطية وغيرها من الموضوعات المهمة. ومن جانب آخر، يهدف هذا المشروع إلى قياس مواقف العرب تجاه العديد من القضايا الراهنة في العلاقات الدولية؛ وسيقتصر هذا التقرير على سبعة محاور هي: موضوعات عامة واقتصادية، والنظرة للديمقراطية، والمواطنة، ومكانة الدين في الحياة العامة، وقيم اجتماعية تتعلّق بالمرأة، وتقييم المؤسسات العامة والثقة بها، والشؤون الدولية والعربية.

لقد أجري هذا الاستطلاع مباشرة قبل انطلاق الثورة التونسية في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010، وبذلك يعكس اتجاهات الرأي العام الأردني قبيل بداية مرحلة الربيع العربي وانطلاق الثورات العربية. أي قبل انطلاق ما يسمّى بـــ "الحراك الشعبي" في الأردن الذي عبّر عن نفسه من خلال تظاهرات أسبوعية، وأحياناً مرات عدّة في الأسبوع، وأيضاً قبل قيام النظام السياسي الأردني بمجموعة من السياسات للتعامل مع الحراك الشعبي أو المتغيرات في المنطقة العربية.

خلال فترة الأربع سنوات، ما بين استطلاع المقياس العربي الأول والثاني (2006 – 2010)، مرّت الأردن بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية؛ أهمها إجراء انتخابات بلدية ونيابية في العام 2007 تميّزت بعدم نزاهتها، كما شهد العام 2008 صراعاً مفتوحاً بين أجنحة النظام السياسي أدّى إلى تغيير مجموعة من القيادات السياسة الرئيسية في البلاد. وتشكّلت خلال الفترة نفسها ثلاث حكومات، وأجريت ثلاثة تعديلات حكومية عليها، وحل مجلس النواب قبل عامين من انتهاء عمره الدستوري.

ولقد نفّذ هذا الاستطلاع بعد حوالي شهر من إجراء انتخابات عامة في الأردن، كان أهم مراحلها هو مقاطعة هذه الانتخابات من جانب بعض الأحزاب السياسية، على رأسها الأخوان المسلمين. وكانت نزاهة الانتخابات مصدر جدل في الأردن، وبخاصة فيما يتعلّق بنسب المشاركة في الانتخابات. كما شهد الأردن مجموعة من التحركات ذات الطبيعة المطلبية والنقابية، ومن أهمها تحركات عمال المياومة، إضافة إلى إضرابات المعلمين من أجل تأسيس نقابة لهم. وكشف النقاش حول مكافحة الفساد

وآلياته في ظل تحويل بعض القضايا إلى القضاء. وفي ظل هذه المتغيرات، فالأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد كان عنوانها العجز في الموازنة وارتفاع الأسعار.

القسم الأول: موضوعات عامة واقتصادية

هدف هذا الاستطلاع للوقوف على اتجاهات الأردنيين نحو أوضاعهم العامة والتحديات التي تواجه بلدهم في هذه المرحلة، إضافة إلى تقييمهم للوضع الاقتصادي العام للبلاد والوضع الاقتصادي لعائلاتهم من خلال قياس مجموعة من المؤشرات المحددة.

إن الوضع الاقتصادي (من فقر، وبطالة، وارتفاع أسعار) هو التحدّي الأهم الذي يواجه البلد في المرحلة الحالية؛ إذ حصل على توافق أكثرية المستجيبين بنسبة 79%. فيما توافق 8% من المستجيبين على أن أهم تحدي يواجه الأردن هو الفساد المالي والإداري، ثم "حل" القضية الفلسطينية بنسبة 5%، فتعزيز الديمقراطية بنسبة 2%. ومن الجدير بالذكر أن هنالك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الأردنيين التي أكدت على الوضع الاقتصادي كأولوية في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاع نفسه قبل أربع سنوات؛ إذ كانت النسبة في العام 2006 هي 66%.

إن ثقة الأردنيين في قدرة الحكومة على حل التحديات التي أوردوها محدودة، فقد أفاد 9% بأن الحكومة ستكون قادرة إلى درجة كبيرة على حل أهم تحدٍ يواجه الأردن خلال السنوات الخمسة القادمة، مقابل 15% أفادوا أنها لن تكون قادرة على الإطلاق على حل هذا التحدي. فيما توزعت أكثرية الأردنيين بأن أولئك الذين يقولون إن الحكومة ستكون قادرة إلى درجة متوسطة على حل هذا التحدي بنسبة 42%، وأولئك الذين يقولون إنها ستكون قادرة إلى درجة قليلة (30%).

أمّا على صعيد اتجاهات الأردنيين نحو الثقة في الناس، فقد أفاد حوالي ربع المستجيبين (24%) بأنه يمكن الثقة في أغلبية الناس، مقابل حوالي ثلاثة أرباع الأردنيين (74%) قالوا إنه لا يمكن الثقة في أغلبية الناس. ويبدو أن ثقة الأردنيين في الناس قد تراجعت عبر السنوات الأربعة الماضية، ففي العام 2006 أفاد 34% من الأردنيين أنه يمكن الثقة في أغلبية الناس.

الشكل (1): نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأنه يمكن الثقة في أغلبية الناس والذين أفادوا بأنه لا يمكن الثقة في أغلبية الناس%

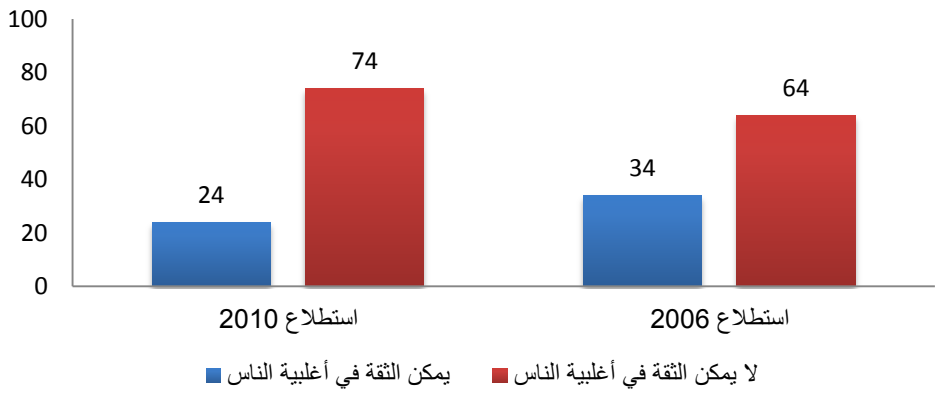

ويتوافق أكثرية الرأي العام الأردني على توافر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد أسرهم بنسبة 87%: (34% أفادوا بأنهما متوافران بشكل كامل، و53% أفادوا بأنهما متوافران)، فيما أفاد ما نسبته 13% بأن الأمن والسلامة الشخصية غير متوافرين. إن أكثرية الأردنيين يقيّمون الوضع الاقتصادي العام بأنه سيء؛ إذ أفاد 56% بأن الوضع الاقتصادي العام في الأردن هو سيء أو سيء جداً. و44% من الأردنيين قيّموا الوضع الاقتصادي بأنه جيد جداً أو جيد. وعند مقارنة نتائج هذا الاستطلاع باستطلاع 2006، تبيّن أن الذين يقيمون هذه الأيام الوضع الاقتصادي بالسيء أو السيء

جداً قد ارتفعت نسبتهم عما كانت عليه في العام 2006، وأصبحت الأكثرية ترى أن الوضع الاقتصادي سيء، بينما كانت الأكثرية في 2006 تعتبره جيداً.

الجدول (2): تقييم الأردنيين للوضع الاقتصادي العام في بلدهم%

2006	2010	
8	5	جيد جداً
47	39	جيد
53	**44**	**المجموع**
28	33	سيئ
16	23	سيئ جدا
44	**56**	**المجموع**

إن توقعات الأردنيين للوضع الاقتصادي في بلدهم خلال 3–5 سنوات القادمة غير متفائلة؛ إذ توقع 26% أن يكون الوضع الاقتصادي تقريباً كما هو عليه الآن، فيما توقع 38% بأن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ بقليل أو أسوأ بكثير مما هو عليه الآن، فيما توقع أقل من ثلث الأردنيين (30%) بأن الوضع الاقتصادي خلال 3–5 سنوات القادمة سيكون أفضل بكثير أو أفضل بقليل مما هو عليه الآن (5% أفضل بكثير، و25% أفضل بقليل)؛ أي أن الذين يحبوهم أمل في تغيير نوعي في الوضع الاقتصادي للأردن يمثلون 5% فقط من المستجيبين.

إن تقييم الأردنيين غير الإيجابي للوضع الاقتصادي العام يعكس، إلى حد كبير، ظروف الأسر الاقتصادية، فلقد أفاد 30% من المستجيبين بأن دخل أسرهم لا يغطي نفقات احتياجاتهم ويواجهون صعوبات كبيرة في تغطية احتياجاتهم، فيما وصف 40% من المستجيبين دخل أسرهم بأنه لا يغطي نفقات احتياجاتهم، وأنهم يواجهون بعض الصعوبات في تغطية احتياجاتهم. بالمقابل وصف 23% دخل أسرهم بأنه يغطي نفقات احتياجاتهم دون مواجهة صعوبات تذكر، وكانت نسبة 6% من المستجيبين قالت أن دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتها بشكل جيد، وأن الأسرة تستطيع الادخار من دخلها هي.

إن أكثرية المواطنين تصف دخل أسرها بأنه غير كافٍ لتغطية نفقات واحتياجات الأسرة، على الرغم من أن 64% من المستجيبين أفادوا بأنهم يسكنون في بيوت مملوكة لهم، مقابل 28% أفادوا بأن بيوتهم مستأجرة، و3% أفادوا بأنهم يسكنون بيوتاً مرهونة للبنوك.

وفي إطار مكونات دخل الأسر، فقد أفاد 90% من الأردنيين بأنهم لا يستلمون أي حوالات من عاملين خارج الأردن، مقابل 10% أفادوا بأنهم يستلمون تحويلات مالية من عاملين خارج البلاد: (4% بشكل شهري، و 4% مرات عدة في السنة، و2% مرة في السنة).

أمّا على صعيد التفكير في الهجرة من الأردن، فقد أفاد أكثر من الثلث (35%) بأنهم يفكّرون في الهجرة. ويبدو جلياً بأن أسباباً اقتصادية هي الدافع الأساسي للتفكير في الهجرة؛ إذ قال 25% من الأردنيين إنهم يفكّرون بالهجرة لأسباب اقتصادية، مقابل 3% عزوا تفكيرهم بالهجرة لأسباب سياسية، و5% لأسباب سياسية واقتصادية. إن نسبة الذين يفكرون بالهجرة ازدادت منذ أربع سنوات؛ إذ أفاد 26% في العام 2006 بأنهم يفكرون بالهجرة، وبخاصة لأسباب اقتصادية.

القسم الثاني: النظرة للديمقراطية

لقد تم عرض ست مواصفات للديمقراطية على الأردنيين ليختاروا الصفة الأكثر أهمية للديمقراطية. ثلاث من هذه الصفات تتعلّق بجوانب سياسية (الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات، وحرية انتقاد الحكومة، والمساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين)، وثلاث صفات تتعلّق بجوانب

اقتصادية – اجتماعية (تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير العناصر الأساسية من مأكل وملبس ومسكن لكل مواطن، والقضاء على الفساد المالي والإداري). إن نتائج الاستطلاع تعكس اختيار أكثرية المستجيبين (56%) للسمات ذات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فيما كانت نسبة اللذين اختاروا جوانب سياسية كأهم سمة للديمقراطية 44% من المستجيبين؛ فقد اختار 19% حرية انتقاد الحكومة، و14% الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات، و 11% المساواة في الحقوق السياسية. وحول السمة ذات المرتبة الثانية، فإن الأردنيين ينظرون إلى الديمقراطية من خلال سمات اقتصادية – اجتماعية وبنسبة 57% من المستجيبين مقابل 43% اختاروا سمات سياسية.
وعند مقارنة نتائج هذا الاستطلاع بنتائج نفس الاستطلاع قبل أربع سنوات يتبيّن أن اختيار الأردنيين للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتوصيف أهم سمة للديمقراطية وثاني أهم سمة للديمقراطية قد انخفضت مقارنة بأربع سنوات مضت، وبالمقابل فقد ارتفعت في هذا الاستطلاع نسبة الذين اختاروا جوانب سياسية لتعريف الديمقراطية بنتائج 2006.

الشكل (2): أهم سمات الديمقراطية حسب ما أفاد به المستجيبين في الأردن حسب نتائج استطلاعي 2010 و2006%

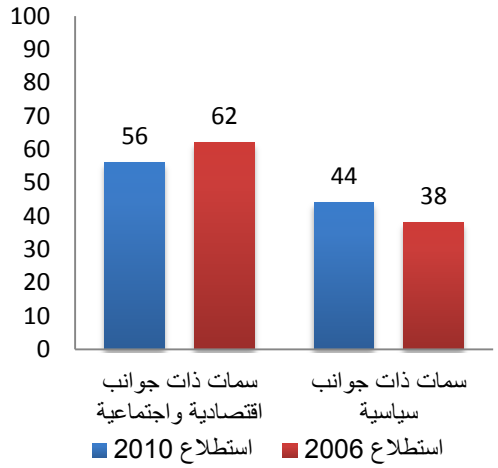

الشكل (3): ثاني أهم سمات الديمقراطية حسب ما أفاد به المستجيبين في الأردن حسب نتائج استطلاعي 2010 و 2006%

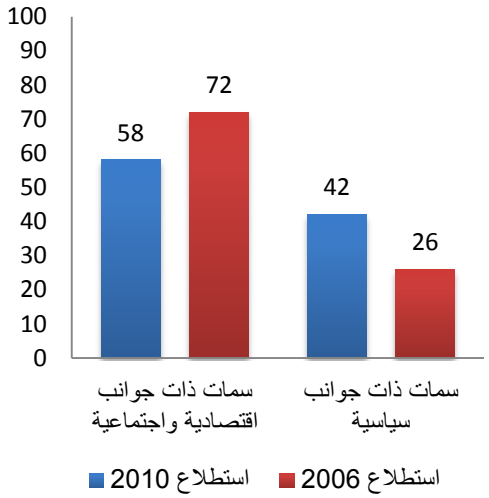

أظهرت النتائج أن الغالبية من الأردنيين يؤيدون النظام الديمقراطي؛ إذ وافق 73% على العبارة القائلة "النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره"، فيما لم يوافق على ذلك 18%. وتكاد تكون هذه النسب متطابقة مع اتجاهات الرأي في الاستطلاع الذي نفذ قبل أربع سنوات.
وفي سياق الموازنة بين الديمقراطية والأمن، فإن 41% من الأردنيين يرون أن عدم احترام حقوق الإنسان في الأردن بحجة الحفاظ على الأمن غير مبرر على الإطلاق، مقابل 7% يقولون أنه مبرر إلى درجة كبيرة، فيما كانت نسبة 46% تعكس تأرجحاً بين القبول والرفض لهذه الفكرة؛ (26% مبرر إلى درجة متوسطة و20% مبرر إلى درجة قليلة). وعند المقارنة بنتائج استطلاع 2006 تظهر أن الرأي العام الأردني أكثر رفضاً للتعدي على حقوق الإنسان بحجة الحفاظ على الأمن في هذا الاستطلاع، فعلى سبيل المثال كانت نسبة الذين قالوا أن عدم احترام حقوق الإنسان بحجة الحفاظ على الأمن مبرر إلى درجة كبيرة 12% في العام 2006 مقارنة بـــ 7% في هذا الاستطلاع.

الشكل (4): نسبة المستجيبين الذين يعتقدون بأن عدم احترام حقوق الإنسان في الأردن للحفاظ على الأمن مبرراً وغير مبرر حسب نتائج استطلاعي 2010 و2006%

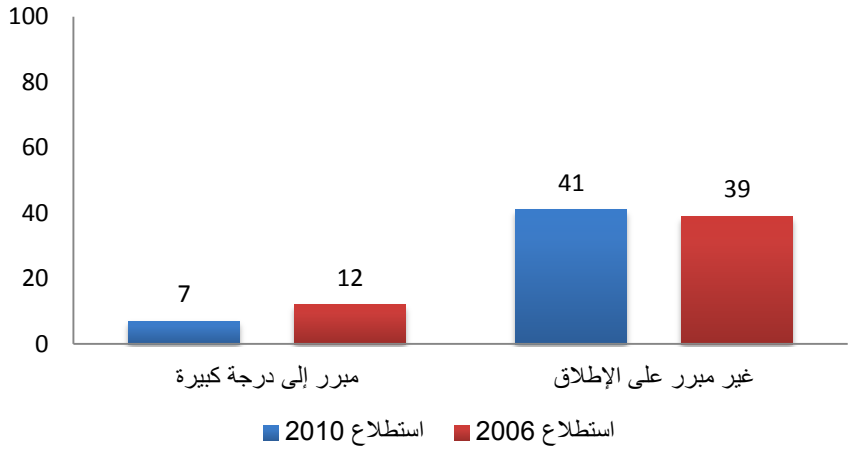

لا تعكس النتائج بأن المعارضة للنظام الديموقراطي مرتبطة ببلد أصل المستجيبين. إلا أن هنالك تركيز للمعارضين للنظام الديموقراطي بين مستجيبي الحضر مقارنة بنسبة المعارضة بين مستجيبي الريف، ويبدو أن المعارضة للنظام الديموقراطي تقل مع تقدم السن حيث أن المعارضين والمعارضين بشدة للنظام الديموقراطي بين الفئتين العمريتين (18–25) و(26–35) كانت 20% و 22% على التوالي مقارنة بـــ 17% بين المستجيبين ذوي الأعمار (36–45) و15% للذين أعمارهم 46 سنة فأكثر. كما أن المعارضة للديموقراطية تزداد بزيادة التحصيل العلمي للمستجيبين اذ أن نسبة المعارضين بين فئة المستجيبين ذوى التعليم الأقل من ثانوي 14% بينما كانت 23% بين التعليم الجامعي فأكثر.

الجدول (3): المعارضون والمعارضون جداً للنظام الديمقراطي حسب المستويات التعليمية و الفئات العمرية%

	حضر		**ريف**	
معارض أو معارض جداً للنظام الديمقراطي	21		15	
المستويات التعليمية%				
	اقل من ثانوي	**ثانوي**	**دبلوم متوسط**	**جامعي فاعلى**
معارض أو معارض جداً للنظام الديمقراطي	14	21	20	23
الفئات العمرية%				
	25-18	**35-26**	**45-36**	**+46**
معارض أو معارض جداً للنظام الديمقراطي	20	22	17	15

ولقد تم اختبار إذا ما كان هنالك ترابط بين الذين يعارضون (معارض جدا، ومعارض) النظام الديموقراطي والذين يعتقدون أن الديموقراطية نظام يتعارض مع الإسلام تعكس النتائج أن هنالك ترابطاً وإن لم يكن قوياً بين المعارضين للنظام الديموقراطي وأولئك الذين يوافقون جدا ويوافقون على ان الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام.

الجدول (3): المعارضون والمعارضون جداً للنظام الديمقراطي حسب موقفهم من الديمقراطية كنظام يتعارض مع الإسلام

	الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام%			
	موافق جداً	موافق	معارض	معارض جداً
معارض أو معارض جداً للنظام الديمقراطي	26	19	20	17

إن التأييد الواسع لدى الرأي العام الأردني للديمقراطية وقيمها السياسية ينعكس في أن أكثرية الأردنيين (82%) ترى أن نظاماً سياسياً ديمقراطياً (يضمن الحريات العامة والسياسية والمساواة في الحقوق وتداول السلطة ومحاسبة السلطات) هو نظام جيد جداً أو جيد لتطبيقه في الأردن، بالمقابل، فإن 25% اعتبروا بأن النظام السلطوي نظام جيد جداً أو جيد. وإذا كان انحياز الرأي العام الأردني للنظام الديمقراطي ورفضه للسلطوي جلياً، فإن التأييد للنظام الديمقراطي قد يهدده رواج نظام تكنوقراطي؛ إذ أفاد 60% من الأردنيين بأنه نظام جيد جداً أو جيد لتطبيقه في الأردن.
وفي نفس السياق، فقد تم سؤال المستجيبين حول ملائمة بعض الأنظمة السياسية الموجودة حالياً في المنطقة العربية وجوارها لتكون نظام حكم في الأردن. اتساقاً مع تأييد الأردنيين للديموقراطية وقيمها واعتبار النظام الديمقراطي نظام جيد، فأكثريتهم تقر بملائمة النظام الديمقراطي للأردن، فقط 17% منهم يقولون بأنه غير ملائم على الإطلاق، الأردنيون منحازون إلى أن ملائمة النظام الديموقراطي لبلدهم مقارنة مع اتجاهاتهم نحو ملائمة أنظمة أخرى مثل نظام الشريعة الإسلامية، أو نظام أحزاب إسلامية أو النظام السلطوي. إلا أن الانحياز للديمقراطية مهدد إلى حد ما بالتأييد الذي يبديه الأردنيين لملائمة نظام محكوم بالشريعة الإسلامية؛ إذ أفاد 39% أن نظاماً تحكمه الشريعة بغياب الأحزاب والانتخابات ملائم لتطبيقه في الأردن، مقابل 26% اعتبروه غير ملائم على الإطلاق. ويبدو أن هذا التأييد لحكم يرتكز على الشريعة الإسلامية ويضحي بالحريات السياسية والانتخابات يعكس نظرة قيمية إيجابية للشريعة الإسلامية دون أن ينسحب هذا التأييد إلى رواج نظام محكوم من قبل أحزاب إسلامية؛ فقد أفاد 24% أن نظاماً سياسياً يتيح التنافس الحر بين أحزاب إسلامية فقط ملائم جداً أو ملائم للأردن، مقابل 37% أفادوا بأنه غير ملائم على الإطلاق. مما يعني أن الموقف من الشريعة الإسلامية لا ينسحب بالضرورة على التنظيمات السياسية الإسلامية.

القسم الثالث: المواطنة والحقوق

يرتبط مفهوم المواطنة بعدد من الحقوق التي تضمن المساواة بين أفراد المجتمع وبمجموعة الممارسات المدنية والسياسية التي تمثل أطر العلاقة بين المواطن والدولة. ولقد فحص هذا الاستطلاع اعتقادات الأردنيين وسلوكهم تجاه عناصر المواطنة من خلال قياس مدى شعورهم بالمساواة واهتمامهم بالسياسة وممارسة نشاطات سياسية ومدنية.
تشير نتائج هذا الاستطلاع إلى عدم وجود توافق بين الأردنيين نحو تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين؛ فقد أفاد 15% من الأردنيين بأنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة كبيرة مع بقية المواطنين، بالمقابل أفاد 14% بأنهم لا يعاملون على الإطلاق بالتساوي مع بقية المواطنين، وأفادت ما نسبته 45% بأنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة متوسطة، و25% أفادوا بأنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة؛ أي أنه لا يمكن القول أن هنالك انطباعاً عاماً بين الأردنيين بأن مبدأ المساواة وهو أساس للمواطنة مطبّق عملياً.
لا يوجد تباين في آراء المستجيبين حسب بلد الأصل أو حسب تقسيم الريف والحضر في شعورهم بالمساواة مع باقي المواطنين. إن الشعور بعدم المساواة يزداد كلما ازداد العمر ويتركز بين الفئات الأكثر تعليماً حيث أن 44% من ذوي التعليم الجامعي أو الدبلوم المتوسط يرون أنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة أو لا يعاملون بالتساوي مع باقي المواطنين فيما كانت النسبة 31% بين ذوي التعليم الأقل من ثانوي.

الجدول (5): نسبة المستجيبين الذين يشعرون يعاملون بالتساوي الي درجة قليلة أو لا يعاملون بالتساوي مع بقية المواطنين حسب المستويات التعليمية والفئات العمرية%

المستويات التعليمية%				
	اقل من ثانوي	**ثانوي**	**دبلوم متوسط**	**جامعي فاعلى**
يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة + لا يعاملون على الإطلاق بالتساوي مع بقية المواطنين	31	39	44	44
الفئات العمرية%				
	25-18	**35-26**	**45-36**	**+46**
يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة + لا يعاملون	20	22	17	15

يمكن تفسير وجود انطباع بعدم التطبيق الكامل لمبدأ المساواة بين المواطنين إلى عدّة أسباب منها مدى سهولة وصول المواطنين إلى المعنيين بالأمر عندما يشعرون بأن حقوقهم مهضومة. وفي هذا السياق، ينقسم الأردنيون بين من يقول بصعوبة الوصول للمعنيين ومن يقول بسهولة الوصول عندما تكون حقوقهم مهضومة، ويزداد هذا بالترابط مع عدم الشعور بالتساوي؛ إذ أفاد 28% من الذين قالوا إنهم يشعرون بالتساوي مع بقية المواطنين بصعوبة الوصول إلى المعني عندما تكون حقوقهم مهضومة، مقابل 63% من الذين لا يشعرون بالتساوي أفادوا بصعوبة الوصول إلى المعني بالأمر عندما تكون حقوقهم مهضومة.

الجدول (4): نسبة المستجيبين الذين يشعرون بالتساوي مع بقية المواطنين الذين أفادوا بأن الوصول إلى المعني بالأمر صعب أو صعب جداً عندما تكون حقوقهم مهضومة%

الشعور بالتساوي مع بقية المواطنين				
	كبيرة	**متوسطة**	**قليلة**	**لا أشعر على الإطلاق**
صعب أو صعب جداً	28	41	61	63

- **الاهتمام بالسياسة:**

ويتطلّب ممارسة حقوق المواطنة وواجباتها توافر درجة من الاهتمام بالحياة العامة، وكذلك الاهتمام بالشؤون السياسية في البلاد. ولقد قاس هذا الاستطلاع مدى اهتمام الأردنيين بمتابعة الشأن السياسي ومصادر المتابعة؛ إذ تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 70% من الأردنيين مهتمون بالسياسة بدرجات متفاوتة: (8% أفادوا بأنهم مهتمون جداً، و28% مهتمون، و35% مهتمون قليلاً)، مقابل 28% أفادوا بأنهم غير مهتمين بالسياسة. وعند مقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاع العام 2006، يظهر أن نسبة المهتمين بالسياسة هي في ازدياد؛ إذ كانت نسبة الاهتمام بالسياسة 58% في استطلاع العام 2006، فيما كانت نسبة غير المهتمين بالسياسة 40%.

الشكل (5): نسبة الأردنيين المهتمين وغير المهتمين بالسياسة حسب نتائج استطلاعي 2010 و2006%

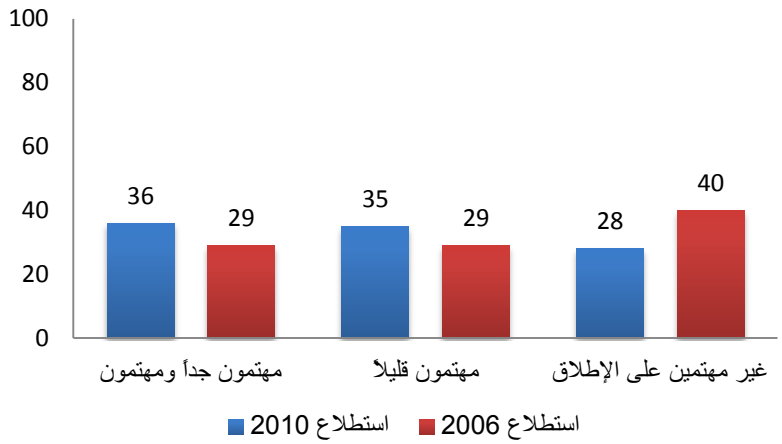

وفي سياق فهم اهتمام الأردنيين بالسياسة، فقد وافق 69% من المستجيبين على عبارة "أن السياسة تكون معقدة في بعض الأحيان بحيث لا يستطيعون أن يفهموا ما يجري" مقابل معارضة 27% للعبارة نفسها.

أمّا على صعيد المصادر الأكثر استخداماً لمتابعة الأخبار السياسية، فأن الأكثرية تتابعها عبر التلفزيون بشكل يومي أو مرات عدة في الأسبوع. فيما جاءت المتابعة عبر الإذاعات بالمرتبة الثانية؛ ثم الصحف اليومية فالإنترنت.

- **المشاركة في نشاطات وفعاليات ذات محتوى سياسي:**

بالإضافة إلى أن ممارسة حقوق المواطنة وواجباتها تتضمن درجة من الاهتمام بالشؤون السياسية، فإن المشاركة العملية بالشؤون السياسية هي، في جوهرها، تعبير عن ممارسة مبادئ المواطنة. ولقد تضمن هذا الاستطلاع مجموعة من المؤشرات لقياس مدى مشاركة الأردنيين لحقوقهم السياسية، المتعارف عليها، وكذلك مؤشرات تعكس ممارسة الحقوق السياسية في الفضاء الإلكتروني.

أن ممارسة الحقوق السياسية منخفض في الأردن حيث انقسم المستجيبون تجاه مشاركتهم، فيما أفادت الأغلبية بأنها لم تشارك في الانتخابات النيابية التي جرت قبل شهر من إجراء هذا الاستطلاع. أمّا على صعيد مشاركة الأردنيين في لقاءات واجتماعات من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة، فقد أفاد 86% من الأردنيين بأنهم لم يشاركوا على الإطلاق في اجتماعات أو لقاءات خلال العام الماضي. ومن الواضح أنه ليس هنالك تغيير في نسب مشاركة الأردنيين بلقاءات أو اجتماعات لمناقشة مواضيع وتوقيع عرائض عند المقارنة بين هذا الاستطلاع ونتائج استطلاع 2006.

أمّا على صعيد الفعاليات والنشاطات ذات المحتوى السياسي المرتبطة بممارسة حقوق المواطنة من خلال الفضاء الإلكتروني المرتبط أساساً باستخدام الإنترنت، فقد أفاد في هذا السياق 52% من الأردنيين بأنهم لا يستخدمون الإنترنت على الإطلاق، بمعنى أن استخدام الفضاء الإلكتروني محصور بنصف المواطنين (بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري). وعليه، بلغت نسبة الأردنيين الذين قالوا أنهم يستخدمون الإنترنت للتعرّف على نشاطات سياسية تجري في الأردن 25% من مجموع الذين يستخدمون الإنترنت (11% من عدد المستجيبين الكلّي) وأفاد ما نسبته 16% من الذين يستخدمون الإنترنت (7% من عدد المستجيبين الكلّي) بأنهم يقومون بالتعبير عن آرائهم في قضايا سياسية عبر الإنترنت. وأفاد 19% من الذين يستخدمون الإنترنت (وهو ما يمثل 9% من عدد المستجيبين الكلّي) أنهم يتعرّفون على وجهات نظر سياسية معارضة من خلال استخدام الإنترنت. وباستثناء ممارسة حق الانتخاب؛ فإن نسب المستجيبين الذين يمارسون نشاطات سياسية في الفضاء الإلكتروني تساوي أو تتجاوز نسب أولئك الذين يمارسون نشاطات سياسية متعارف عليها مثل حضور لقاءات

واجتماعات أو توقيع عرائض، ما يعني أن قياس مستوى ممارسة حقوق المواطنة يجب أن لا يغفل على الإطلاق ممارسة مثل هذه الحقوق في الفضاء الإلكتروني.
وتعكس النتائج أن ممارسة نشاطات ذات طبيعة سياسية على فضاء الإنترنت تزداد بين الأردنيين ذوي المستويات التعليمية الأعلى؛ إذ أفاد 32% من المستجيبين الجامعيين و 25% من ذوي المؤهل الجامعي المتوسط بأنهم يستخدمون الإنترنت للتعرّف على نشاطات سياسية تجري في الأردن، فيما كانت النسبة 17% و18% من المستجيبين الذين كان مستواهم التعليمي ثانوي وأقل من ثانوي على التوالي. كما كانت فئة الجامعيين هي الأكثر تعبيراً عن مواقفها السياسية من خلال الإنترنت 18% من بين جميع المستجيبين الجامعيين. وحول الفئات الأكثر استخداماً للإنترنت للاطلاع على وجهة نظر سياسية معارضة، كانت فئة الجامعيين (23% من مجموع المستجيبين الجامعيين) وفئة ذوي التعليم الأقل من ثانوي (24%) هما الأكثر استخداماً للإنترنت لهذه الغاية.

القسم الرابع: القيم الدينية

مكانة الدين والقيم الدينية في المجتمع وتأثيرها في حياة الناس اليومية وعلاقتها بالمجال السياسي والديمقراطية هي من الموضوعات التي هدف هذا الاستطلاع للوقوف عليها. تظهر نتائج هذا الاستطلاع بأن أكثرية الأردنيين يصفون أنفسهم بالمتدينين؛ إذ وصف 90% من المستجيبين أنفسهم بمتدينين أو متدينين إلى حدٍ ما: (33% أفادوا بأنهم متدينون، و57% متدينون إلى حدٍ ما)، مقابل 6% وصفوا أنفسهم بأنهم غير متدينين. إن توصيف أغلبية الأردنيين لنفسها بأنها متدينة لا يعني توافقها على دور الدين والقيم الدينية في الحياة الاجتماعية والسياسية؛ إذ أن الرأي العام منقسم تجاه تفريق الممارسات الدينية عن الحياة الاجتماعية والسياسية. فقد وافق 52% من الأردنيين على أن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية، مقابل معارضة 41% للعبارة نفسها.
وعلى الرغم من أن هنالك علاقة بين سمة تديّن المستجيبين حسب تعريفهم وبين مواقفهم من اعتبار "الممارسات الدينية ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية"، إلاّ أن هذه العلاقة ليست علاقة قوية؛ إذ أن الجمهور الذي وصف نفسه بأنه متدين منقسم حول موقفه من الممارسات الدينية مقابل موافقة أكثرية الذين وصفوا أنفسهم بمتدينين إلى حدٍ ما (58%) على تفريق الممارسات الدينية عن الحياة الاجتماعية والسياسية، مقابل معارضة 43% منهم للعبارة.

الجدول (5): المستجيبون الذين عرّفوا أنفسهم بمتدينين ومتدينين إلى حدٍ ما حسب مواقفهم من الممارسات الدينية

الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية%				
	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة
متدين	15	37	33	13
متدين إلى حدٍ ما	17	41	31	12

- **الدين، واتجاهات الأردنيين نحو بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية**

وفي سياق اختبار أثر الدين في بعض القضايا الاجتماعية، تم تناول اتجاهات الرأي العام نحو المشاركة في اليانصيب، والفوائد البنكية، والزواج. وفيما يتعلّق بالمشاركة في اليانصيب؛ وهو أحد الموضوعات التي يدور حولها جدل من الناحية الدينية، فقد أكّد 30% من الأردنيين أنهم سوف يشاركون في اليانصيب، فيما أفاد 20% بأنهم لن يشاركوا في اليانصيب لأنهم يعتقدون أنهم لن يربحوا، وأفاد 45% بأنهم لن يشاركوا لأنهم يرفضون المشاركة من حيث المبدأ.

يمكن فهم مواقف الأردنيين من المشاركة في اليانصيب إلى ارتباطه بالتدين؛ فقد عبّر 58% من المستجيبين الذين وصفوا أنفسهم بالمتدينين عن رفضهم للمشاركة في يانصيب من حيث المبدأ، فيما كانت نسبة الرافضين، من حيث المبدأ، بين جمهور "المتدينين إلى حدٍ ما" 46%.

الجدول (6): مواقف المستجيبين الذين عرّفوا أنفسهم بمتدينين ومتدينين إلى حدٍ ما نحو المشاركة في اليانصيب

إذا كان هنالك يانصيب وأتيحت لك فرصة المشاركة، فهل تشتري بطاقة؟%				
	نعم بالتأكيد	نعم	لا لأنني لن أربح	أرفض المشاركة من حيث المبدأ
متدين	8	18	16	58
متدين إلى حدٍ ما	9	22	22	46

أمّا على صعيد الموقف من الفوائد البنكية، فقد وافق 44% من الأردنيين على العبارة القائلة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"، مقابل معارضة 50% من الأردنيين للعبارة نفسها. واعتماداً على أن 61% من الذين وصفوا أنفسهم بالمتدينين قد عارضوا عبارة "آراء بعض الفقهاء التي تسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية لمتطلبات الاقتصاد الحديث"، مقابل موافقة 39% منهم وانقسام الذين وصفوا أنفسهم بمتدينين إلى حدٍ ما تجاه العبارة نفسها، وعليه يمكن القول أن أحد الأسباب التي تساهم في معارضة استخدام البنوك للفوائد هو عامل التديّن.

الجدول (7): مواقف المستجيبين الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم متدينون ومتدينون إلى حدٍ ما تجاه آراء بعض الفقهاء التي تسمح للبنوك باستخدام فوائد بنكية

لمتطلبات الاقتصاد الحديث أن يسمح للبنوك باستخدام الفوائد%		
	أوافق جداً وأوافق	أعارض وأعارض جداً
متدين	39	61
متدين إلى حدٍ ما	50	50

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فقد تم سؤال المستجيبين ما إذا كانوا يوافقون أو يعارضون العبارة القائلة: "يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب". إن أكثرية الأردنيين، وبنسبة 55%، قد وافقت على هذه العبارة، في حين عارضها 41%. إن التديّن ليس عاملاً محورياً في موضوع حجاب المرأة؛ إذ وافق 56% من المتدينين على أنه يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب، مقابل 44% عارضوا ذلك. وهذه النسب شبه متطابقة بين جمهور المستجيبين الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم "متدينون" و"متدينون إلى حدٍ ما".

الجدول (8): المستجيبون الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم متدينون ومتدينون إلى حدٍ ما تجاه ارتداء المرأة ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب

يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب%		
	أوافق جداً وأوافق	أعارض وأعارض جداً
متدين	56	44
متدين إلى حدٍ ما	57	43

وفي السياق الاجتماعي نفسه، فقد أفاد 50% من الأردنيين بأن عدم صلاة الشخص يشكّل عائقاً أمام موافقة المستجيبين على زواجه/ زواجها من ابنتهم/ ابنهم/ أختهم/ أخيهم، فيما أفاد 11% بأنها لا

تمثل عائقاً على الإطلاق، وأفاد 31% بأن عدم صلاة الشخص يشكل عائقاً إلى درجة متوسطة، و7% أفادوا بأنه يمثل عائقاً إلى درجة قليلة. إن التدين عامل أساسي في تحديد اتجاهات الراي نحو هذا الموضوع اذ إن حوالي ثلثي المستجيبين الذين أفادوا بأنهم متدينون قالوا إن عدم صلاة الشخص تمثل عائقاً إلى درجة كبيرة أمام موافقتهم على زواجه/ها من أحد أقربائهم، مقابل 45% من جمهور "المتدينين إلى حدٍ ما.

- **الدين والمجال السياسي:**

أمّا على صعيد مكانة الدين والقيم الدينية في المجال السياسي، فقد وافق 41% على العبارة القائلة إن "الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم يجب أن تكون أقل من الحقوق السياسية لغير المسلمين"، فيما عارض هذه العبارة أكثرية المستجيبين وبنسبة 54%. ولا تعكس النتائج تبايناً بين المستجيبين حسب درجة تدينهم.

الجدول (9): المستجيبون الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم متدينون أو متدينون إلى حدٍ ما حسب مواقفهم نحو الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم

الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم يجب أن تكون أقل من الحقوق السياسية للمسلمين%		
	أوافق جداً وأوافق	أعارض وأعارض جداً
متدين	44	56
متدين إلى حدٍ ما	43	57

وقد وافق 43% على عبارة إنه "يجب على رجال الدين أن لا يؤثروا على قرارات الحكومة"، فيما عارض هذه العبارة 51%. وبالمقابل فإن أكثرية الأردنيين (73%) وافقت على أنه "يجب على رجال الدين عدم التأثير في كيفية تصويت الناخبين"، مقابل 21% عارضوا هذه العبارة. ومن الجدير بالملاحظة أن هنالك فرقاً بين الذين يؤيدون تأثير رجال الدين على قرارات الحكومة والذين يؤيدون تأثيرهم في تصويت الناخبين. وقد يكون مرد هذا التباين نظرة الأردنيين للحكومة وأهمية التأثير عليها بصرف النظر عن مصدر هذا التأثير، أو/و امتداد لثقافة تؤيّد أن يلعب رجال الدين دور الناصح للحكّام. كما أن التديّن يعتبر عاملاً محدداً في اتجاهات الأردنيين نحو دور رجال الدين في كيفية تصويت الناخبين أو تأثيرهم في القرارات الحكومية.

الجدول (10): المستجيبون الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم متدينون أو متدينون إلى حدٍ ما حسب مواقفهم من دور رجال الدين في كيفية تصويت الناخبين وقرارات الحكومة

يجب على رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) أن لا يؤثروا في كيفية تصويت الناخبين%		
	أوافق جداً وأوافق	أعارض وأعارض جداً
متدين	74	26
متدين إلى حدٍ ما	81	19
أن يؤثر رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) في قرارات الحكومة%		
	أوافق جداً وأوافق	أعارض وأعارض جداً
متدين	49	51
متدين إلى حدٍ ما	44	46

أمّا على صعيد دور الدين في سن القوانين والتشريعات، فقد تم سؤال المستجيبين عن موافقتهم أو معارضتهم لعبارات تفيد بأنه يجب على الحكومة والبرلمان سن القوانين "حسب رغبات الناس"؛ و"حسب الشريعة الإسلامية"؛ و"حسب الشريعة الإسلامية" في بعض الأحيان، وحسب رغبات المواطنين" في أحيان أخرى. إن الأردنيين منحازون إلى أن تسن القوانين حسب الشريعة الإسلامية بالدرجة الأولى (85% من المستجيبين)، ثم حسب الشريعة في بعض الموضوعات وحسب رغبات المواطنين في موضوعات أخرى (77%)، ثم حسب رغبات المواطنين (62%). وعند فحص عامل التدين وأثره في اتجاهات الرأي العام نحو سن التشريعات، تظهر النتائج أنه ليست هنالك فروق ملموسة بين اتجاهات المستجيبين الذين عرّفوا أنفسهم كـــ "متدينين" وأولئك الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم "متدينون إلى حدٍ ما"، على الرغم من أن التأييد لتشريعات حسب رغبات الناس في بعض الأحيان وحسب الشريعة في بعض الأحيان هو أكبر بين "المتدينين إلى حدٍ ما".

الجدول (11): المستجيبون الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم متدينون أو متدينون إلى حدٍ ما حسب مواقفهم في سن القوانين

يجب على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب رغبات المواطنين في بعض المواضيع وأن تسن حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى%		
	أوافق جداً وأوافق	أعارض وأعارض جداً
متدين	76	24
متدين إلى حدٍ ما	82	18

أن تأثير عامل التديّن على اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اساسي، وينبع هذا التأثير من مركزية الدين في حياة أكثرية الأردنيين من ناحية، واندماج الدين في الثقافة الشعبية. إن التباين في تأثير عامل التديّن من موضوع إلى آخر، ووجود نسب من المتدينين التي لا تأخذ بالدين كعامل مركزي في وجهات نظرهم نحو بعض الموضوعات، يظهر أن بعض المستجيبين منفتحين لنقاش وجهات نظرهم حتى وإن كانت منطلقة من أساس ديني.

القسم الخامس: دور المرأة في المجتمع والعمل السياسي

لقد تضمن استطلاع المقياس العربي في جولته الثانية مجموعة من الأسئلة حول بعض القيم الاجتماعية. وقد ركّزت الجولة الثانية على قيم مرتبطة بدور مكانة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

إن الأردنيين بالمجمل يؤيدون تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة، أكان ذلك على صعيد العمل أم على صعيد الخيار في الزواج أو حقوق الطلاق، مع التأكيد على وجود أقلية نسبتها بين 15% – 25% لا تؤيد مبادئ المساواة. إن مواقف الأردنيين حسب الجندر تجاه الموضوعات الآنفة الذكر متباينة، ففي حين أيد 73% من المستجيبين الذكور عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل، وصل التأييد بين الإناث 91%. وينطبق الأمر نفسه على الموقف من التساوي بين الرجل والمرأة في حقوق الطلاق؛ إذ كانت نسبة تأييد الذكور 63%، فيما حظيت نسبة التأييد للتساوي في حق الطلاق بموافقة 87% من المستجيبات الإناث.

الشكل (6): المستجيبون الذكور والإناث الذين وافقوا على حقوق طلاق متساوية بين الرجل والمرأة وحق المرأة المتزوجة في العمل خارج المنزل%

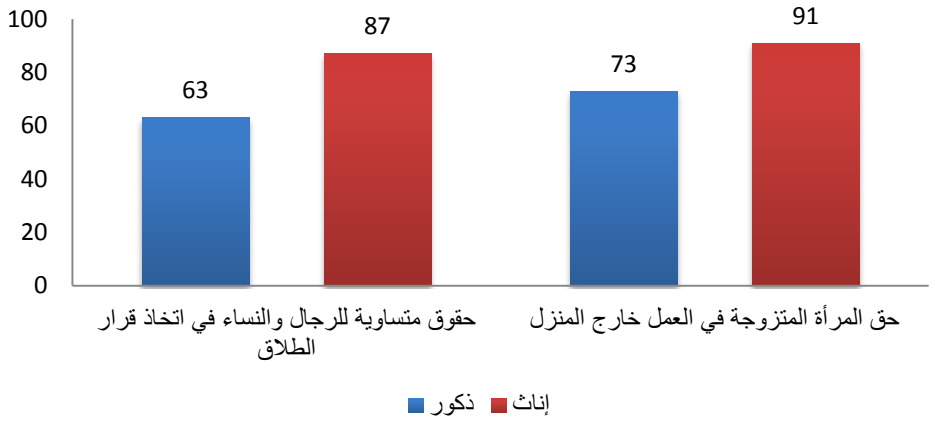

إن الرأي العام يختلف جذرياً عندما تكون المؤشرات ذات علاقة بتعدد الزوجات؛ إذ أيّد 35% من الأردنيين العبارة التي تقول إنه "يجب على القانون أن لا يسمح للرجل بالزواج بأكثر من امرأة واحدة" فيما عارض هذه العبارة 64% من المستجيبين. مقابل انحياز أكثرية الأردنيين إلى رفض قانون يحول دون تعدد الزوجات، فإن أكثرية الأردنيين وبنسبة 57% قد أيّدت عبارة "موافقة الزوجة الأولى شرط أساسي للسماح للرجل بالزواج من امرأة أخرى" فيما عارض هذه العبارة 41%؛ بمعنى أن أكثرية الأردنيين يرفضون أن يُلغى القانون الذي يتيح تعدد الزوجات، إلاّ أنه يؤيد تقييد هذا الحق من خلال شرط موافقة الزوجة الأولى.

أمّا على صعيد تحليل النتائج جندرياً، فقد انقسمت الإناث بين تأييدهن ومعارضتهن لمنع تعدد الزوجات، بالمقابل 20% فقط من الذكور أيّدوا منع تعدد الزوجات. ويظهر هذا التباين مرّة أخرى في مواقف المستجيبين الذكور والإناث نحو موافقة الزوجة للسماح للرجل بالزواج من امرأة أخرى، فقد أيّد هذه العبارة 76% من النساء مقابل 39% من الرجال أيّدوا العبارة.

الشكل (7): المستجيبون الذكور والإناث الذين أيّدوا حظر تعدد الزوجات وشروط موافقة الزوجة الأولى لتعدد الزوجات%

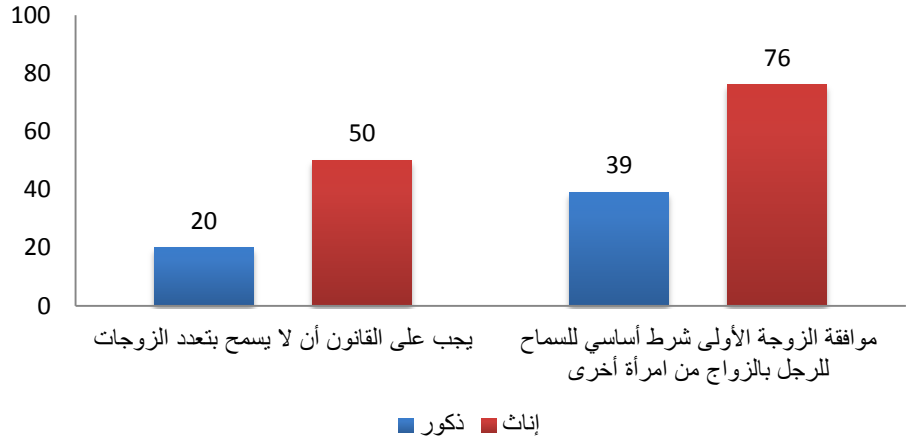

أما على صعيد العمل والعمل السياسي، فقد توافق، وتوافق بشدة، أكثرية الأردنيين على أن الرجال والنساء يجب أن يحصلوا على فرص متساوية للعمل نفسه، فيما عارض، وعارض بشدة، هذا المبدأ 34% من الأردنيين.

إن اتجاهات الرأي العام نحو تولي النساء مناصب سياسيه وقيادية وسيادية مثل رئيسة وزراء أو رئيسة دولة مسلمة أو وزيرة أو قاضية تحظى بتأييد أكثرية الأردنيين. كما هو الأمر في تباين

اتجاهات الأردنيين والأردنيات على صعيد حقوق المرأة، فإن هنالك شبه إجماع بين الأردنيات على تأييد تولي المرأة لمناصب سياسية وسيادية؛ بل إن تأييد الأردنيات أعلى، وبشكل ملحوظ من تأييد الأردنيين الرجال.

الشكل (8): المستجيبون الذكور والإناث الذين يؤيدون تولّي المرأة مناصب سياسية وسيادية%

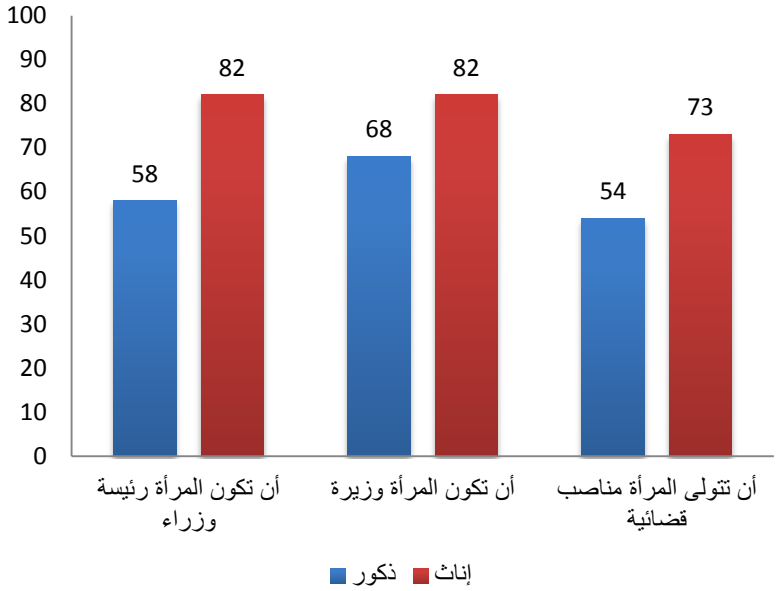

وتعكس النتائج وجود رأي عام يمثّل 20–30% من الشارع الأردني يعارض حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في سياق الانخراط في المجال العام والنشاط السياسي. ويتركز هذا الرأي العام بين جمهور الذكور. إن النتائج تعكس بشكل جلي تبايناً بين الذكور والإناث على صعيد المواقف تجاه مساواة أكبر في الحقوق والممارسات بين الرجال والنساء، بل إن النتائج تشير، وبشكل جلي، إلى أن هنالك شبه توافق بين جمهور النساء على مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والممارسات، ولا شك في أن هذه النتائج تدحض المقولة الشائعة إن "المرأة عدو نفسها".

القسم السادس: المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها

يتناول هذا القسم اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من المؤسسات العامة في الأردن. فعلى صعيد ثقة المواطنين، تعكس النتائج أن أكثرية الأردنيين تولي القضاء والجيش والأمن العام ثقة عالية، وعبرت الأكثرية، وإن كانت بنسب أقل عن ثقتها بالحكومة. بالمقابل، فإن الثقة في مجلس النواب المنتخب أقل، وبشكل جوهري، مقارنة مع المؤسسات الآنفة الذكر، بل إن ثقة المواطنين في مؤسسات المجتمع المدني، هي أعلى من ثقتهم في مجلس النواب. إن عدم ثقة المواطنين في مجلس النواب، كما يشير الاستطلاع والذي نفذ بعد شهر من آخر انتخابات، مرتبط باتجاهات الرأي العام نحو نزاهة الانتخابات الأخيرة؛ إذ كان ثلث الذين يثقون بدرجة قليلة أو لا يثقون على الإطلاق بمؤسسة مجلس النواب هم من الذين وصفوا الانتخابات الأخيرة بأنها لم تكن حرّة ونزيهة.

الجدول (12): الذين يثقون بدرجة قليلة أو لا يثقون على الإطلاق بمجلس النواب حسب موقفهم من نزاهة الانتخابات

الموقف من نزاهة وحرية الانتخابات%				
	حرّة ونزيهة بشكل مطلق	حرّة ونزيهة مع خروقات ثانوية	حرّة ونزيهة مع خروقات جوهرية	لم تكن حرّة ونزيهة
يثقون إلى درجة قليلة أو لا يثقون على الإطلاق بمؤسسة مجلس النواب	13	24	18	32

على صعيد تقييم أداء الحكومة، فان اتجاهات المواطنين نحو العبارة التي تفيد بأن "الحكومة تفعل كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بكل الخدمات"، فقد أفاد 64% بأنهم موافقون على هذه العبارة: (12% موافقون جداً و52% موافقون)، مقابل 32% أفادوا بأنهم غير موافقين على الإطلاق وغير موافقين: (23% غير موافقين و9% غير موافقين على الإطلاق).
تم أيضاً اعتماد ثلاثة مؤشرات للوقوف على تقييم أداء المؤسسات والثقة في فعاليتها، وهي تقييم نزاهة وحرية الانتخابات النيابية؛ دور الواسطة في الحصول على وظيفة أو عمل؛ ومدى انتشار الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة.
إن نزاهة وحرية الانتخابات النيابية لا تتمتع بثقة المواطنين؛ إذ أفاد 24% بأن الانتخابات النيابية التي جرت قبل شهر من تنفيذ الاستطلاع تميّزت بنزاهتها وحريتها المطلقة وبنسبة مقاربة أفاد 22% من الأردنيين بأن الانتخابات لم تكن حرة ونزيهة على الإطلاق. في حين كانت نسبة الذين أفادوا بأنها كانت حرة ونزيهة مع وجود بعض المشاكل والاختراقات الثانوية 26%، ووصف 17% من المستجيبين الانتخابات بأنها كانت حرة ونزيهة مع وجود اختراقات ومشاكل جوهرية. أي أن هنالك انطباعاً منتشراً بعدم نزاهة الانتخابات الأخيرة.
إن هنالك إجماعاً بين الأردنيين على أن الواسطة هي النظام الأساسي الذي يلعب دوراً مفصلياً في سوق العمل وأدوات التوظيف أو الحصول على عمل، إذ أن 4% فقط من الأردنيين أفادوا بأنه يتم الحصول على وظائف بدون واسطة، مقابل 63% أفادوا بأن الحصول على وظائف يتم من خلال الواسطة بشكل كبير، في حين أفاد 29% من المستجيبين أن التوظيف يتم بالواسطة أحياناً. وفيما يتعلّق بوجود الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة فإن أكثرية الأردنيين (بنسبة 66%) تعتقد بوجود الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة، مقابل 23% أفادوا بعدم وجود الفساد، و10% كان لا رأي لهم. ويبدو أن نسب المعتقدين بوجود فساد في الأردن يزداد مع زيادة المؤهل التعليمي.

وتعكس هذه النتائج على ميل اتجاهات الرأي العام نحو الإيجابية عندما تكون الأسئلة المطروحة أكثر عمومية؛ أي تتعلق بالثقة على إطلاقها أو بتقييم المؤسسات بصفة عامة، إلاّ أن هذه الاتجاهات ما تلبث أن تصبح أقل إيجابية عندما تكون أسئلة التقييم المطروحة تتناول موضوعات أقل عمومية. كما هو الحال في تقييم المواطنين للفساد ونزاهة الانتخابات، والعدالة في التوظيف.

القسم السابع: العرب والقضايا الدولية

تباينت آراء الأردنيين حول أهم تحدّي يواجه العالم العربي، ففي حين حاز الوضع الاقتصادي على المرتبة الأولى فإن حل القضية الفلسطينية كانت ثاني أهم تحدي، فتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ثم الفساد المالي والإداري.
يعزو نصف الأردنيين عدم تطور العالم العربي مقارنة بمناطق أخرى في العالم إلى عوامل داخلية وخارجية معاً، فيما يرى 21% أن العوامل الداخلية هي الأهم في عدم تطور العالم العربي، وبنسبة مقاربة، يرى 24% من الأردنيين أن العوامل الخارجية هي الأهم في عدم تطور العالم العربي. إن آراء الأردنيين في هذا الاستطلاع شبه متطابقة مع آرائهم في استطلاع الجولة الأولى 2006.

أ ما حول دور العامل الخارجي في الإصلاح، فالمطالبات الخارجية بالإصلاح مقبولة من جانب 16% من الأردنيين، فيما قال 38% أن هذه المطالبات مقبولة ولكن بشروط، ورفض 19% من المستجيبين المطالبات الخارجية بالإصلاح من حيث المبدأ، و12% لأنها تضر بالمصالح الوطنية. كما أن أكثرية الأردنيين (77%) متوافقة على أن التدخل الخارجي يعتبر عائقاً أمام الإصلاح السياسي.

- **النظرة تجاه الولايات المتحدة:**

هنالك انقسام بين الأردنيين تجاه الولايات المتحدة؛ إذ يوافق 49% على العبارة التي تقول: "إن تدخل الولايات المتحدة في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضدها في كل مكان"، فيما عارض هذه العبارة 37%؛ وهي تقريباً نفس النسب في استطلاع 2006.
أمّا حول اتجاهات الرأي نحو الشعب الأمريكي، فقد وافق 41% على العبارة التالية: "على الرغم من سلبية السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، إلاّ أن الشعب الأمريكي شعب جيد"، وبالمقابل كانت نسبة المعارضة لهذه العبارة 44%. وتكاد تكون هذه النتائج شبه متطابقة مع آراء الأردنيين في استطلاع العام 2006. في السياق نفسه، فقد انقسم الرأي العام الأردني نحو العبارة التي تفيد بأن "هنالك جوانب إيجابية للثقافة الأمريكية والغربية"؛ إذ وافق على هذه العبارة 47% وعارضها 34%.

- **الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية:**

إن أغلبية الأردنيين، وبنسبة 78%، تعتقد أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل عائقاً أمام الإصلاح السياسي في الأردن، مقابل 15% لا يوافقون على أن هذا الصراع يمثل عائقاً أمام الإصلاح. أمّا فيما يتعلق بموقفهم تجاه إسرائيل كدولة يهودية، فإن أكثرية الأردنيين، وبنسبة 57%، لا توافق على الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية حتى بعد قيام دولة فلسطينية للوصول إلى حل دائم لقضايا الصراع كافة، بما في ذلك القدس واللاجئين، فيما كانت نسبة الموافقين على العبارة 30%؛ بل إن الموافقين بالتأكيد على العبارة كانت نسبتهم 7% مقابل أربعة أضعافهم بالتأكيد غير موافقين.
إن حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين (74%) قالوا إنه يجب على العالم العربي أن لا يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط، مقابل موافقة 15% على أن العالم العربي يجب أن يقبل بإسرائيل كدولة يهودية فقط عندما يقبل بها الفلسطينيون. إن هذه النسبة من رفض إسرائيل كدولة يهودية حتى بعد قيام دولة فلسطينية يعكس أن موافقة الفلسطينيين لا تمثّل عاملاً حاسماً في تحديد مواقف شعوب العالم العربي. وفي إطار رفض الدولة اليهودية، فإن أكثرية الأردنيين (78%) تعتقد أن حل القضية الفلسطينية هو شرط استباقي للقضاء على الإرهاب، مقابل عدم موافقة 15% على ذلك.

الخلاصة

يشير المقياس العربي في جولته الثانية، الذي نفذ في الأردن قبيل الربيع العربي، إلى أن اتجاهات الرأي العام في الأردن منحازة إلى الديمقراطية وقيمها على الرغم من وجود بعض المشكلات فيها. إن تقييم النظام الديمقراطي الذي يضمن تداول السلطة من خلال انتخابات دورية هو تقييم إيجابي، ويعتبره الأردنيون النظام الأكثر ملاءمة بين أنظمة سياسية مختلفة. وهناك شبه توافق بين الأردنيين على رفض النظام السلطوي. والرأي العام الأردني ينحاز إلى الديمقراطية.
إلا أن انحياز الأردنيين للديمقراطية يهدده وجود نسب معتبره تؤيد نظاماً سياسياً معتمداً على الشريعة الإسلامية دون انتخابات أو تداول سلطة. وتبقى النتائج عاجزة عن تفسير أسباب هذا الانحياز لنظام قائم على الشريعة الإسلامية، وبخاصة أن نظاماً يتيح التنافس لأحزاب إسلامية فقط لا يتمتع بمثل هذا

التأييد في الأردن . وفي هذا السياق يصبح من المهم التعرف إلى رؤية المواطنين لماهية القيم التي تجذبهم نحو نظام قائم على الشريعة الإسلامية.
وتبين نتائج الاستطلاع أن تطبيق مبادئ المواطنة يعاني من خلل كبير، أساسه وجود شعور بين الأردنيين بأنهم لا يعاملون بالتساوي مع غيرهم. كما أن نسبة انخراط المواطنين في النشاطات السياسية والمدنية متدنية، في ما تدل المؤشرات على ارتفاع في انخراط المواطنين في نشاطات سياسية على الفضاء الإلكتروني.
إن نتائج الاستطلاع تشير الى أن المجتمع الأردني هو مجتمع محافظ بصفة عامة، ويرفد سمة المحافظة هذه روافد متعددة، على رأسها الثقافة الشعبية والدين بوصفه عاملاً محورياً وأساسياً في صياغة اتجاهات الرأي العام نحو قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية، ففي حين تظهر السمات المحافظة للمجتمع الأردني المرتكزة على الرافد الديني، في ما يتعلق بالموقف نحو الفوائد البنكية واليانصيب، وتحديد تعدد الزوجات، فإن الرأي العام الأردني أقل محافظة في ما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة على صعيد العمل، والطلاق، وتوليها مناصب سياسية سيادية. وكذلك الموقف تجاه الحجاب.
على الرغم من أهمية الدين وتأثيره في اتجاهات المواطنين، إلا أن تباين تأثيره يعكس أن هنالك إمكانية لنقاش هذه الاتجاهات، والتأثير فيها، حتى وإن كانت مستندة إلى رافد ديني.
ويتركز الجمهور المؤيد للمساواة بين المرأة والرجل، في جموع النساء، إذ أن الرجال أكثر محافظة في مواقفهم نحو المساواة، بل أن هنالك نسباً ينظر إليها باعتبارها معادية لإجراءات تضمن المساواة الجندرية، ما يدحض مقولة نمطية إن "المرأة عدوة مصالحها".

ملحق:
نتائج استطلاع الباروميتر العربي – الأردن

القسم الأول: موضوعات عامة واقتصادية

سؤال 206: ما هو أهم تحدي يواجه الأردن في المرحلة الحالية؟

	2010	2006
1. الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، وارتفاع الأسعار)	79	66
2. الفساد المالي والإداري	8	16
3. تعزيز الديمقراطية	2	3
4. حل القضية الفلسطينية	5	9
5. تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي	2	–
6. وقف التدخل الخارجي	1	–
7. أخرى	3	3
8. لا أعرف ورفض الإجابة	1	–

سؤال 207: إلى أي درجة تعتقد بأن الحكومة ستكون قادرة على حل هذا التحدي خلال السنوات الخمس القادمة؟

	2010
1. ستكون قادرة إلى درجة كبيرة	9
2. ستكون قادرة إلى درجة متوسطة	42
3. ستكون قادرة إلى درجة قليلة	30
4. لن تكون قادرة على الإطلاق	15
8. لا أعرف ورفض الإجابة	4

سؤال 103: بشكل عام، هل يمكن الثقة في أغلبية الناس أم انه لا يمكن الثقة بهم؟

	2010	2006
1. يمكن الثقة في أغلبية الناس	24	34
2. لا يمكن الثقة في اغلبيه الناس	74	64
3. لا أعرف	2	2

سؤال 105: هل تشعر هذه الأيام بأن الأمن والسلامة الشخصية لك ولأفراد أسرتك متوفرين أم غير متوفرين؟

	2010
1. متوفرين بشكل كامل	34
2. متوفرين	53
3. غير متوفرين	10
4. غير متوفرين على الإطلاق	3
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 101: في الوقت الحالي كيف تقيم الوضع الاقتصادي العام في الأردن؟

	2010	2006
1. جيد جداً	5	7
2. جيد	39	47
3. سيئ	33	28
4. سيئ جدا	23	16

سؤال 102: برأيك، كيف سيكون الوضع الاقتصادي في الأردن خلال السنوات القليلة القادمة (3–5 سنوات) مقارنة مع الوضع الحالي؟

	2010
1. أفضل بكثير	5
2. أفضل بقليل	25
3. تقريبا بنفس الوضع الحالي	26
4. أسوأ بقليل	20
5. أسوأ بكثير	18
6. لا أعرف ورفض الإجابة	6

سؤال 1016: سوف أقرأ عليك بعض العبارات المتعلقة بدخل أسرتك، أي من هذه العبارات الأقرب لوصف دخل أسرتك؟

	2010
1. دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا بشكل جيد ونستطيع أن نوفر منه	6
2. دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا دون مواجهة صعوبات تذكر	23
3. دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتنا ونواجه بعض الصعوبات في تغطية احتياجاتنا	40
4. دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتنا ونواجه صعوبات كبيرة في تغطية احتياجاتنا	30
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 1013: هل البيت الذي تسكن فيه هو ...

	2010
1. ملك	64
2. مستأجر	28
3. ملك وعليه أقساط للبنك	3
4. أخرى	2
5. لا أعرف ورفض الإجابة	3

سؤال 1017: هل تستلم أسرتكم تحويلات مالية من شخص يعمل خارج البلاد؟

	2010
1. نعم، شهرياً	4
2. نعم، عدة مرات في السنة	4
3. نعم، مرة في السنة	2
4. لا تستلم	90
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 104: هل تفكر بالهجرة من الأردن؟

	2010	2006
1. نعم لأسباب اقتصادية	25	19
2. نعم لأسباب سياسية	3	1
3. نعم لأسباب اقتصادية وسياسية	5	4
4. أسباب أخرى	2	2
5. لا أفكر بالهجرة	64	74
6. لا أعرف ورفض الإجابة	2	

القسم الثاني: النظرة للديمقراطية:

سؤال 515: هنالك اختلاف في وجهات نظر الناس حول ما هي أهم سمات الديمقراطية، إذا كان عليك أن تختار واحدة من السمات التالية لتكون أهم سمة، فما هي أهم سمة؟

	2010	2006
1. الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات	14	19
2. حرية انتقاد الحكومة	19	19
3. تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء	21	28
4. توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام، المسكن، والملبس) لكل فرد	20	34
5. المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين	11	لم يسأل
6. القضاء على الفساد المالي والإداري	14	لم يسأل
7. أخرى	1	1

سؤال 515: وما هي أهم ثاني سمة؟

	2010	2006
1. الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات	9	11
2. حرية انتقاد الحكومة	12	15
3. تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء	16	39
4. توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام، المسكن، والملبس) لكل فرد	20	33
5. المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين	21	لم يسأل
6. القضاء على الفساد المالي والإداري	22	لم يسأل
7. أخرى	1	1

سؤال 516 – 4: إلى أي مدى توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "النظام الديموقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	20	27
2. أوافق	53	47
3. أعارض	15	11
4. أعارض بشدة	3	11
5. لا أعرف ورفض الإجابة	9	14

سؤال 516 – 3: إلى أي مدى توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "الأنظمة الديموقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام والاستقرار"؟

	2010
1. أوافق بشدة	9
2. أوافق	29
3. أعارض	41
4. أعارض بشدة	12
5. لا أعرف ورفض الإجابة	9

سؤال 523: إلى أي درجة تعتقد أن عدم احترام حقوق الإنسان في الأردن للحفاظ على الأمن مبرراً؟

	2010	2006
1. مبرر إلى درجة كبيرة	7	12
2. مبرر إلى درجة متوسطة	26	23
3. مبرر إلى درجة قليلة	20	17
4. غير مبرر على الإطلاق	41	39
5. لا أعرف ورفض الإجابة	6	9

سؤال 520 – 2: رتب الصفات التالية حسب أهميتها ليصبح شخصاً ما مؤهلاً للقيادة السياسية في البلاد: "الانفتاح على الأفكار السياسية"؟

	2010
1. الخبرة السياسية السابقة	18
2. الانفتاح على الأفكار السياسية	10
3. العمل والجهد الكبير	10
4. القدرة على الخطابة والتواصل	8
5. النزاهة	24
6. التدين	25

سؤال 517 – 1: سأصف لك أشكالاً مختلفة من الأنظمة السياسية، وأود أن أسألك عن رأيك بكل واحدة منها فيما يتعلق بحكم البلد/ نظام سياسي ديمقراطي (حريات عامة – ضمان المساواة في الحقوق المدنية و السياسية، تداول السلطة، محاسبة شفافة للسلطة التنفيذية).

	2010
1. جيد جدا	36
2. جيد	46
3. سيء	6
4. سيء جداً	2
5. لا أعرف	9
6. رفض الإجابة	1

سؤال 517 –2: سأصف لك أشكالاً مختلفة من الأنظمة السياسية، وأود أن أسألك عن رأيك بكل واحدة منها فيما يتعلق بحكم البلد/ نظام سياسي يكون فيه رئيس حكومة سلطوي (غير ديمقراطي) لا يأبه بالبرلمان والانتخابات.

	2010
1. جيد جدا	4
2. جيد	21
3. سيء	29
4. سيء جداً	36
5. لا أعرف	9
6. رفض الإجابة	1

سؤال 517 –3: أصف لك أشكالاً مختلفة من الأنظمة السياسية، وأود أن أسألك عن رأيك بكل واحدة منها فيما يتعلق بحكم البلد/ نظام سياسي يتولى فيه الخبراء اتخاذ ما يرون انه الأنسب من القرارات للبلاد.

	2010
1. جيد جدا	16
2. جيد	44
3. سيء	21
4. سيء جداً	9
5. لا أعرف	9
6. رفض الإجابة	1

سؤال 518 –1: **سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في نظام برلماني حيث الأحزاب القومية واليسارية واليمينية والإسلامية تتنافس من خلال الانتخابات النيابية.**

	2010
1. ملائم جداً	17
2. ملائم	38
3. ملائم إلى حد ما	16
4. غير ملائم على الإطلاق	17
5. لا أعرف	13
6. رفض الإجابة	0

سؤال 518 –2: **سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في نظام برلماني تتنافس فيه فقط الأحزاب الإسلامية في الانتخابات النيابية.**

	2010
1. ملائم جداً	5
2. ملائم	19
3. ملائم إلى حد ما	27
4. غير ملائم على الإطلاق	37
5. لا أعرف	12
6. رفض الإجابة	1

سؤال 518 –3: **سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في/ 3. نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة قوية تأخذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة.**

	2010
1. ملائم جداً	5
2. ملائم	17
3. ملائم إلى حد ما	20
4. غير ملائم على الإطلاق	46
5. لا أعرف	12
6. رفض الإجابة	1

سؤال 518 –4: **سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية.**

	2010
1. ملائم جداً	15
2. ملائم	24
3. ملائم إلى حد ما	23
4. غير ملائم على الإطلاق	26
5. لا أعرف	12
6. رفض الإجابة	1

سؤال 518 –5: سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في نظام برلماني تتنافس فيه فقط الأحزاب غير الدينية في الانتخابات النيابية.

	2010
1. ملائم جداً	4
2. ملائم	16
3. ملائم إلى حد ما	18
4. غير ملائم على الإطلاق	48
5. لا أعرف	13
6. رفض الإجابة	1

سؤال 512: على افتراض وجود مقياس من 1–10 لقياس مدى ملاءمة الديمقراطية في الأردن بحيث 1 يعني أن الديمقراطية غير ملاءمة على الإطلاق للأردن و10 تعني أن الديمقراطية ملاءمة تماماً للأردن.

– إلى أي مدى ترى أن الديمقراطية ملاءمة للأردن؟

	2010
1. غير ملاءمة على الإطلاق	4
2. 2	1
3. 3	4
4. 4	8
5. 5	19
6. 6	17
7. 7	14
8. 8	14
9. 9	5
10. ملاءمة تماماً	8
11. غير معني/ غير مهتم	1
12. لا أعرف ورفض الإجابة	7

سؤال 505: على افتراض وجود مقياس للديمقراطية من 0–10، بحيث 0 يعني أنه لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق، بينما 10 تعنى أن الدولة هي دولة ديمقراطية إلى ابعد الحدود.

– برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (إيران) دولة الديمقراطية؟

	2010
1. لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	9
2. 1	3
3. 2	6
4. 3	6
5. 4	8
6. 5	12
7. 6	10
8. 7	7
9. 8	4
10. 9	1
11. بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	2
12. غير معني/ غير مهتم	4
13. لا أعرف ورفض الإجابة	29

سؤال 506: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (تركيا) دولة ديمقراطية؟

		2010
1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	1
2.	1	1
3.	2	2
4.	3	1
5.	4	3
6.	5	10
7.	6	11
8.	7	12
9.	8	15
10.	9	8
11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	8
12.	غير معني/ غير مهتم	4
13.	لا أعرف ورفض الإجابة	25

سؤال 507: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (السعودية) دولة ديمقراطية؟

		2010
1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	9
2.	1	4
3.	2	7
4.	3	11
5.	4	9
6.	5	13
7.	6	70
8.	7	7
9.	8	4
10.	9	2
11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	3
12.	غير معني/ غير مهتم	4
13.	لا أعرف ورفض الإجابة	18

سؤال 508: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (أمريكا) دولة ديمقراطية؟

		2010
1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	4
2.	1	1
3.	2	1
4.	3	2
5.	4	2
6.	5	5
7.	6	5
8.	7	10
9.	8	14
10.	9	15
11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	21
12.	غير معني/ غير مهتم	3
13.	لا أعرف ورفض الإجابة	17

سؤال 509: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (الصين) دولة ديمقراطية؟

		2010
1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	3
2.	1	1
3.	2	3
4.	3	2
5.	4	3
6.	5	8
7.	6	7
8.	7	11
9.	8	10
10.	9	8
11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	9
12.	غير معني/ غير مهتم	5
13.	لا أعرف ورفض الإجابة	31

سؤال 510: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (إسرائيل) دولة ديمقراطية؟

		2010
1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	13
2.	1	2
3.	2	5
4.	3	4
5.	4	3
6.	5	8
7.	6	6
8.	7	8
9.	8	10
10.	9	7
11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	15
12.	غير معني/ غير مهتم	3
13.	لا أعرف ورفض الإجابة	18

سؤال 511: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن الأردن دولة ديمقراطية؟

		2010
1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	2
2.	1	2
3.	2	3
4.	3	5
5.	4	8
6.	5	21
7.	6	14
8.	7	12
9.	8	13
10.	9	6
11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	7
12.	غير معني/ غير مهتم	1
13.	لا أعرف ورفض الإجابة	6

القسم الثالث: المواطنة والحقوق

سؤال 106: إلى أي درجة تشعر بأنك تعامل بالتساوي مع باقي المواطنين في الأردن؟

	2010
1. إلى درجة كبيرة	15
2. إلى درجة متوسطة	45
3. إلى درجة قليلة	25
4. لا أشعر على الإطلاق	14
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 205 – 5: بناءً على خبرتك الفعلية، بشكل عام، ما مدى صعوبة أو سهولة الحصول على "الوصول إلى المعني بالأمر من أجل تقديم شكوى عندما تشعر بأن حقوقك كانت مهضومة/مهدورة"؟

	2010	2006
1. سهل جداً	12	15
2. سهل	30	22
3. صعب	25	19
4. صعب جداً	20	18
5. لم أحاول	12	23
6. لا أعرف ورفض الإجابة	1	3

سؤال 404: بصفة عامة، ما مدى اهتمامك بالسياسة؟

	2010	2006
1. مهتم جداً	8	8
2. مهتم	28	20
3. مهتم قليلاً	35	29
4. غير مهتم	28	40
5. لا أعرف	1	2

سؤال 218 – 5: هل توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "في بعض الأحيان، السياسة تكون معقدة بحيث لا أستطيع أن أفهم ما الذي يجري"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	22	26
2. أوافق	47	46
3. أعارض	20	14
4. أعارض بشدة	6	4
5. لا أعرف ورفض الإجابة	4	11

سؤال 406 – 1: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "التلفزيون"؟

	2010
1. يومياً	55
2. عدة مرات في الأسبوع	25
3. عدة مرات في الشهر	6
4. نادراً	10
5. لا اتابع على الإطلاق	4

سؤال 406 – 2: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "الصحف اليومية"؟

	2010
1. يومياً	17
2. عدة مرات في الأسبوع	24
3. عدة مرات في الشهر	15
4. نادراً	22
5. لا اتابع على الإطلاق	21

سؤال 406 – 4: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "الإذاعات"؟

	2010
1. يومياً	23
2. عدة مرات في الأسبوع	24
3. عدة مرات في الشهر	11
4. نادراً	21
5. لا اتابع على الإطلاق	23
6. رفض الإجابة	1

سؤال 406 – 5: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "الإنترنت"؟

	2010
1. يومياً	12
2. عدة مرات في الأسبوع	12
3. عدة مرات في الشهر	8
4. نادراً	19
5. لا اتابع على الإطلاق	49

سؤال 301: هل قمت بالانتخاب/ التصويت في آخر انتخابات نيابية جرت في 2011/11/9؟

	2010	2006
1. نعم	54	56
2. لا	46	41
3. لا يحق لي الانتخاب	–	2

سؤال 502 – 1: هنالك مجموعة من النشاطات التي عادة ما يقوم بها المواطنون، خلال السنوات الثلاث الماضية، هل قمت بالمشاركة في "حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة"؟

	2010	2006
1. مرة واحدة	4	7
2. أكثر من مرة	7	6
3. لم أشارك على الإطلاق	86	85
4. لا أعرف	3	2

سؤال 501–1: هل أنت عضو في / حزب سياسي.

	2010
1. نعم	1
2. لا	98
3. لا أعرف	1

سؤال 501–2: هل أنت عضو في / جمعية خيرية.

	2010
1. نعم	2
2. لا	97
3. لا أعرف	1

سؤال 501–3: هل أنت عضو في / نقابة مهنية/ عمالية.

	2010
1. نعم	4
2. لا	96
3. لا أعرف	1

سؤال 501–4: هل أنت عضو في / هيئة شبابية ثقافية/ رياضية.

	2010
1. نعم	4
2. لا	95
3. لا أعرف	1

سؤال 501–5: هل أنت عضو في / جمعية عائلية/ عشائرية/ قروية.

	2010
1. نعم	8
2. لا	91
3. لا أعرف	1

سؤال 409: هل تستخدم الإنترنت بشكل ...

	2010
1. يومي أو شبه يومي	18
2. مرة على الأقل في الأسبوع الواحد	15
3. مرة على الأقل في الشهر الواحد	8
4. عدة مرات في السنة الواحدة	4
5. لا أستخدم الانترنت	52
6. لا أعرف ورفض الإجابة	2

سؤال 410 – 1: هل تقوم باستخدام الإنترنت من أجل "التعرف على نشاطات سياسية تجري في الأردن"؟

	2010
1. نعم	25
2. لا	75

سؤال 410 – 2: هل تقوم باستخدام الإنترنت من أجل "التعبير عن رأيك ووجهة نظرك في قضايا سياسية"؟

	2010
1. نعم	16
2. لا	83
3. لا أعرف	1

سؤال 410 – 3: هل تقوم باستخدام الإنترنت من أجل "التعرف على وجهات نظر سياسية معارضة في الأردن"؟

	2010
1. نعم	19
2. لا	80
3. لا أعرف	1

سؤال 218 – 2: هل توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "القادة السياسيون يهتمون بحاجات المواطنين العاديين"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	6	9
2. أوافق	36	34
3. أعارض	34	34
4. أعارض بشدة	20	13
5. لا أعرف ورفض الإجابة	4	1

سؤال 217: برأيك، هل يستطيع الناس في هذه الأيام انتقاد الحكومة بدون خوف؟

	2010
1. نعم	43
2. لا	51
3. لا أعرف ورفض الإجابة	7

سؤال 511: برأيك، إلى أي درجة تعتبر أن الأردن دولة ديمقراطية؟

	2010
1. لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق	2
2. 1	2
3. 2	3
4. 3	5
5. 4	8
6. 5	21
7. 6	14
8. 7	12
9. 8	13
10. 9	6
11. بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	7
12. غير معني/ غير مهتم	1
13. لا أعرف ورفض الإجابة	6

سؤال 514: ما هو مدى موافقتك أو معارضتك للعبارة التالية: "الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل مرحلي (تدريجي) (خطوة خطوة) بدلاً من إجرائه بشكل فوري"؟

	2010
1. أوافق بشدة	36
2. أوافق إلى حد ما	43
3. أعارض إلى حد ما	9
4. أعارض بشدة	5
5. لا أعرف ورفض الإجابة	8

سؤال 524 – 1: لقد تم إصدار قانون لمكافحة الإرهاب في بعض الدول العربية، وأود أن أعرف رأيك حول هذا القانون، إلى أي درجة تعتقد أن تطبيق هذا القانون يساهم في "مكافحة الإرهاب"؟

	2010
1. إلى درجة كبيرة	25
2. إلى درجة متوسطة	42
3. إلى درجة قليلة	13
4. لا تساهم على الإطلاق	8
5. لا أعرف	13

القسم الرابع: القيم الدينية

سؤال 609: بشكل عام، هل تصف نفسك بأنك شخص...

	2010
1. متدين	33
2. متدين إلى حدٍ ما	57
3. غير متدين	6
4. رفض الإجابة	4

سؤال 606 – 4: إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية: "الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	16	20
2. أوافق	36	33
3. أعارض	29	26
4. أعارض بشدة	12	9
5. لا أعرف ورفض الإجابة	7	12

سؤال 607 – 2: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم يجب أن تكون أقل من الحقوق السياسية للمسلمين"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	9	6
2. أوافق	32	25
3. أعارض	36	42
4. أعارض بشدة	19	15
5. لا أعرف ورفض الإجابة	5	13

سؤال 603: إذا كان هناك يانصيب، وأتيحت لك فرصة المشاركة، فهل تشتري بطاقة؟

	2010
1. نعم، بالتأكيد	9
2. نعم	21
3. لا، لأنني لن أربح ولا أريد أن أضيّع نقودي	20
4. لا، أرفض المشاركة من حيث المبدأ	45
5. لا أعرف ورفض الإجابة	4

سؤال 607 – 7: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"؟

	2010
1. أوافق بشدة	13
2. أوافق	31
3. أعارض	34
4. أعارض بشدة	17
5. لا أعرف ورفض الإجابة	6

سؤال 607 – 6: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	16	21
2. أوافق	39	40
3. أعارض	23	20
4. أعارض بشدة	18	12
5. لا أعرف ورفض الإجابة	4	6

سؤال 604 – 1: إلى أي درجة يشكل/ تشكل "عدم صلاة الشخص" عائقاً أمام موافقتك على زواج ابنك/ ابنتك/ أختك/ أخوك؟

	2010	2006
1. تشكل عائقاً إلى درجة كبيرة	50	54
2. تشكل عائقاً إلى درجة متوسطة	31	25
3. تشكل عائقاً إلى درجة قليلة	8	8
4. لا تشكل عائقاً على الإطلاق	11	12
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1	8

سؤال 604 – 10: إلى أي درجة يشكل "أن يكون الشخص من جنسية أخرى" عائقاً أمام موافقتك على زواج ابنك/ ابنتك/ أختك/ أخوك؟

	2010
1. تشكل عائقاً إلى درجة كبيرة	49
2. تشكل عائقاً إلى درجة متوسطة	25
3. تشكل عائقاً إلى درجة قليلة	11
4. لا تشكل عائقاً على الإطلاق	15
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 606 – 3: إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية "يجب أن يؤثر رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) على قرارات الحكومة"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	10	9
2. أوافق	33	34
3. أعارض	39	35
4. أعارض بشدة	12	8
5. لا أعرف ورفض الإجابة	7	14

سؤال 606 – 1: إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية "يجب على رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) أن لا يؤثروا في كيفية تصويت الناخبين"؟

	2010
1. أوافق بشدة	29
2. أوافق	44
3. أعارض	15
4. أعارض بشدة	6
5. لا أعرف ورفض الإجابة	7

سؤال 605 – 1: برأيك، ما مدى موافقتك أو معارضتك على كل من المبادئ التالية في صياغة قوانين وأنظمة الأردن: "يجب على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب رغبات الناس"؟

	2010
1. أوافق بشدة	20
2. أوافق	42
3. أعارض	27
4. أعارض بشدة	7
5. لا أعرف ورفض الإجابة	4

سؤال 605 – 2: برأيك، ما مدى موافقتك أو معارضتك على كل من المبادئ التالية في صياغة قوانين وأنظمة الأردن: "يجب على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب الشريعة الإسلامية"؟

	2010
1. أوافق بشدة	41
2. أوافق	44
3. أعارض	9
4. أعارض بشدة	2
5. لا أعرف ورفض الإجابة	3

سؤال 605 – 3: برأيك، ما مدى موافقتك أو معارضتك على كل من المبادئ التالية في صياغة قوانين وأنظمة الأردن: "يجب على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب رغبات المواطنين في بعض المواضيع وأن تسن حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى"؟

	2010
1. أوافق بشدة	34
2. أوافق	43
3. أعارض	15
4. أعارض بشدة	4
5. لا أعرف ورفض الإجابة	4

سؤال 607 – 1: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام"؟

2006	2010	
7	10	1. أوافق بشدة
20	25	2. أوافق
43	40	3. أعارض
17	17	4. أعارض بشدة
14	8	5. لا أعرف ورفض الإجابة

القسم الخامس: دور المرأة في المجتمع

سؤال 601 – 1: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها "يمكن للمرأة أن تكون رئيسة وزراء أو رئيسة دولة مسلمة"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	30	26
2. أوافق	39	38
3. أعارض	17	23
4. أعارض بشدة	12	10
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1	3

سؤال 601 – 2: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها "يمكن للمرأة المتزوجة أن تعمل خارج المنزل"؟

	2010
1. أوافق بشدة	32
2. أوافق	50
3. أعارض	11
4. أعارض بشدة	6
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 601 – 10: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها " يمكن للمرأة أن تتولى مناصب قضائية"؟

	2010
1. أوافق بشدة	22
2. أوافق	41
3. أعارض	20
4. أعارض بشدة	16
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 601 – 12: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها " موافقة الزوجة الأولى شرط أساسي للسماح للرجل بالزواج من امرأة أخرى"؟

	2010
1. أوافق بشدة	27
2. أوافق	30
3. أعارض	21
4. أعارض بشدة	21
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 601 – 13: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها "يمكن للمرأة أن ترفض الزواج من شخص اختاره الأهل لها دون موافقتها"؟

	2010
1. أوافق بشدة	43
2. أوافق	41
3. أعارض	10
4. أعارض بشدة	5
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 601 – 14: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها ". يجب أن يكون للمرأة والرجل حقوق متساوية في اتخاذ قرار الطلاق "؟

	2010
1. أوافق بشدة	34
2. أوافق	41
3. أعارض	15
4. أعارض بشدة	9
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

سؤال 601 – 15: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها ". يجب على القانون أن لا يسمح للرجل بالزواج بأكثر من امرأة واحدة "؟

	2010
1. أوافق بشدة	17
2. أوافق	18
3. أعارض	28
4. أعارض بشدة	36
5. لا أعرف ورفض الإجابة	1

القسم السادس: المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها

سؤال 201 – 1: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "الحكومة"؟

	2010	2006
1. أثق بها إلى درجة كبيرة	26	27
2. أثق بها إلى درجة متوسطة	46	38
3. أثق بها إلى درجة قليلة	16	13
4. لا أثق بها على الإطلاق	10	14
5. لا أعرف ورفض الإجابة	3	9

سؤال 201 – 2: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "القضاء"؟

	2010
1. أثق بها إلى درجة كبيرة	40
2. أثق بها إلى درجة متوسطة	42
3. أثق بها إلى درجة قليلة	10
4. لا أثق بها على الإطلاق	5
5. لا أعرف ورفض الإجابة	3

سؤال 201 – 3: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "مجلس النواب المنتخب"؟

	2010	2006
1. أثق بها إلى درجة كبيرة	15	19
2. أثق بها إلى درجة متوسطة	33	37
3. أثق بها إلى درجة قليلة	24	15
4. لا أثق بها على الإطلاق	23	21
5. لا أعرف ورفض الإجابة	5	8

سؤال 201 – 4: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "الأمن العام (الشرطة)"؟

	2010
1. أثق بها إلى درجة كبيرة	57
2. أثق بها إلى درجة متوسطة	30
3. أثق بها إلى درجة قليلة	7
4. لا أثق بها على الإطلاق	4
5. لا أعرف ورفض الإجابة	2

سؤال 201 – 5: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "الأحزاب السياسية"؟

	2010	2006
1. أثق بها إلى درجة كبيرة	10	10
2. أثق بها إلى درجة متوسطة	21	20
3. أثق بها إلى درجة قليلة	22	12
4. لا أثق بها على الإطلاق	35	36
5. لا أعرف ورفض الإجابة	13	23

سؤال 201 – 6: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "القوات المسلحة (الجيش)"؟

	2010
1. أثق بها إلى درجة كبيرة	61
2. أثق بها إلى درجة متوسطة	27
3. أثق بها إلى درجة قليلة	7
4. لا أثق بها على الإطلاق	2
5. لا أعرف ورفض الإجابة	3

سؤال 201 – 7: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، أندية، هيئات شبابية طوعية ... إلخ)"؟

	2010
1. أثق بها إلى درجة كبيرة	19
2. أثق بها إلى درجة متوسطة	40
3. أثق بها إلى درجة قليلة	19
4. لا أثق بها على الإطلاق	14
5. لا أعرف ورفض الإجابة	7

سؤال 203 – 1: بشكل عام، كيف تقييم أداء "الحكومة" في القيام بمهامه/ها ووظائفه/ها؟

	2010
1. جيدة جداً	20
2. جيدة	51
3. ليست جيدة وليست سيئة	18
4. سيئة	6
5. سيئة جداً	3
6. لا أعرف ورفض الإجابة	3

سؤال 209: إلى أي درجة توافق على هذه العبارة: "تفعل الحكومة كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بكل الخدمات"؟

	2010
1. أوافق جداً	12
2. أوافق	52
3. لا أوافق	23
4. لا أوافق على الإطلاق	9
5. لا أعرف ورفض الإجابة	4

سؤال 513: – على فرض وجود مقياس من 1–10 لقياس مدى رضاك عن أداء الحكومة، بحيث 1 يعني أنك غير راضٍ على الإطلاق عن أدائها، و10 تعني أنك راضٍ جداً عن أدائها.

– إلى أي درجة أنت راضٍ عن أداء الحكومة؟

		2010
.1	غير راضي على الإطلاق	0.1
.2	1	5
.3	2	4
.4	3	5
.5	4	10
.6	5	20
.7	6	17
.8	7	14
.9	8	10
.10	9	4
.11	راضي جداً	5
.12	غير معني/ غير مهتم	1
.13	لا أعرف ورفض الإجابة	6

سؤال 210: هل تعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة الدولة؟

		2010
.1	نعم	66
.2	لا	23
.3	لا أعرف ورفض الإجابة	11

سؤال 213: يقول بعض الناس أنه لا يمكن الحصول على وظيفة أو عمل هذه الأيام بدون واسطة، بينما يقول آخرون أن الوظائف تعطى للمؤهلين فقط. من خلال تجربة (تجارب) أنت تعرف عنها بشكل شخصي حصلت مؤخراً، فأنك ترى أن ...

		2010
.1	الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير	63
.2	الوظائف تتم بالواسطة أحياناً	29
.3	الوظائف تتم بدون واسطة	4
.4	لا توجد تجربة تعرف عنها	2
.5	لا أعرف ورفض الإجابة	2

سؤال 303: بشكل عام، كيف تقيّم حرية ونزاهة الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في 2011/11/9؟

		2010	**2006**
.1	تميزت بحريتها ونزاهتها المطلقة	24	30
.2	كانت حرة ونزيهة، مع وجود بعض المشاكل (الاختراقات) الثانوية	26	24
.3	كانت حرة ونزيهة، مع وجود بعض المشاكل (الاختراقات) الجوهرية	17	9
.4	لم تكن حرة ونزيهة	22	10
.5	لا أعرف ورفض الإجابة	12	27

القسم السابع: العرب والقضايا الدولية

سؤال 208: برأيك ما هو أهم تحدي يواجه العالم العربي في المرحلة الحالية؟

	2010
1. الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار)	46
2. الفساد المالي والإداري	9
3. تعزيز الديمقراطية	1
4. وقف التدخل الخارجي	9
5. حل القضية الفلسطينية	21
6. تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم العربي	12
7. لا أعرف ورفض الإجابة	3

سؤال 705: يعزو بعض الناس عدم تطور العالم العربي مقارنة مع مناطق أخرى في العالم إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية من وجهة نظرك أيهما أهم في عدم تطور العالم العربي؟

	2010	2006
1. العوامل الداخلية	21	27
2. العوامل الخارجية	24	23
3. الاثنان بنفس الأهمية	43	40
4. لا أعرف ورفض الإجابة	13	10

سؤال 704 هل المطالبات الخارجية بالإصلاح ...

	2010
1. مقبولة	16
2. مقبولة بشروط	38
3. مرفوضة من الناحية المبدئية	19
4. مرفوضة لأنها ضاره بالمصالح الوطنية	12
5. لا أعرف ورفض الإجابة	14

سؤال 711 – 3: ما مدى موافقتك أو معارضتك للعبارات التالية: "يعتبر التدخل الخارجي عائقاً أمام الإصلاح السياسي في الأردن"؟

	2010
1. أوافق إلى حد كبير	37
2. أوافق إلى حد ما	40
3. لا أوافق	9
4. لا أوافق على الإطلاق	6
5. لا أعرف	8

سؤال 706: هل توافق أو تعارض العبارة التالية: "إن تدخل الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضد الولايات المتحدة في كل مكان"؟

	2010	2006
1. أوافق بشدة	14	18
2. أوافق	35	31
3. أعارض	25	25
4. أعارض بشدة	12	9
5. لا أعرف ورفض الإجابة	15	17

سؤال 707: هل توافق أم تعارض العبارة التالية: "على الرغم من سلبية السياسة الخارجية الأمريكية، إلاّ أن الشعب الأمريكي شعب جيد"؟

	2010
1. أوافق	41
2. أعارض	44
3. لا أعرف ورفض الإجابة	16

سؤال 708: هل توافق أم تعارض العبارة التالية: "هنالك جوانب إيجابية للثقافة الأمريكية والغربية"؟

	2010	2006
1. أوافق	47	46
2. أعارض	38	35
3. لا أعرف ورفض الإجابة	15	19

سؤال 711 – 1: ما مدى موافقتك أو معارضتك للعبارات التالية: "يشكل الصراع العربي الإسرائيلي عائقاً أمام الإصلاح السياسي في الأردن"؟

	2010
1. أوافق إلى حد كبير	37
2. أوافق إلى حد ما	41
3. لا أوافق	9
4. لا أوافق على الإطلاق	6
5. لا أعرف	8

سؤال 710: هنالك اقتراح أنه بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة والتوصل لحل دائم لكافة مشاكل الصراع مع إسرائيل، بما في ذلك القدس واللاجئون، أن يكون هنالك اعتراف متبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني. هل توافق أم لا توافق على هذا الاقتراح؟

	2010
1. بالتأكيد موافق	7
2. موافق	23
3. غير موافق	28
4. بالتأكيد غير موافق	29
5. لا أعرف ورفض الإجابة	14

سؤال 709: أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ...

	2010
1. العالم العربي يجب أن يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط فقط عندما يقبل الفلسطينيون بها	15
2. العالم العربي يجب أن لا يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط	74
3. لا أعرف ورفض الإجابة	11

سؤال 711 – 2: ما مدى موافقتك أو معارضتك للعبارات التالية: "للقضاء على الإرهاب العالمي لا بد من حل القضية الفلسطينية"؟

	2010
1. أوافق إلى حد كبير	43
2. أوافق إلى حد ما	35
3. لا أوافق	10
4. لا أوافق على الإطلاق	5
5. لا أعرف	6